الفصل الرابع

تصنيف النظم التعليمية

يتفق كثير من علماء الاجتماع على أن أكثر النماذج فائدة لتصيف النظم التعليمية هو النموذج الذي قدمه لنا رالف تيرنر R . Turner. وفيه يفترض أن النظم التعليمية في المجتمعات الصناعية تمثل النماذج الرئيسية للحراك الاجتماعي إلى أعلى . وقد كان تيرنر مهتما بالتمييز بين النظام التعليمي في إنجلترا والنظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الخطأ أن نستنتج من كلام تيرنر أن النظم التعليمية يمكن أن تندرج تحت أي من النمطين الأمريكي أو الإنجليزي . ومن ثم فإن نموذجه لا يسمح لنا بالتمييز بين النظم التعليمية الأخرى كنظام التعليم في روسيا أوفرنسا أو السويد أو غيرها .

ويقدم لنا إيرل هوبر E . Hopper نموذجا موسعا لنموذج تيرنر (Karabel etal) ١٩٧٩. ويقول هوبر إن المجتمعات في تحولها الصناعي تطور نظما تعليمية متخصصة ومتمايزة ، وإن لمثل هذه النظم ثلاث وظائف رئيسية : إختيار الأطفال من مختلف القدرات وتقديم التعليم المناسب لهم وفقا للطريقة التي تمت بها عملية إختيارهم وتوزيع الأفراد مهنيا في مستقبل عملهم . ونظرا لأن الوظيفتين الأخيرتين ترتبطان إرتباطا وثيقا بالوظيفة الأولى ، فإن بنية النظم التعليمية لاسيما في المجتمعات الصناعية يمكن أن تفهم في إطار طريقة هذه النظم في الاختيار . ويمكننا أن نوجه أربعة أسئلة تتعلق بطريقة الاختيار :

١- كيف يحدث الإختيار التعليمي ؟ ٢- متى يتم الإختيار الأول للمدرسة ؟

٣- من الذي يجب أن يختاروا ؟ ٤- ولماذا يختارون ؟

وهذه الأسئلة يمكن أن تمثل أبعادا أربعة تتباين فيها النظم التعليمية وتصلح أساسا للمقارنة بينها .

البعد الأول : كيف يحدث الاختيار التعليمي ؟

يمكن أن نشير إلى جانبين يتعلقان بالإجابة على هذا السؤال . أحدهما يتعلق بمدى مركزية الطريقة التي يتم بها الإختيار . والثاني يتعلق بالدرجة التي

يكون فيها نوع التعليم المقدم - لاسيما في أول اختيار - عاما موحدا أو من مستوى واحد بالنسبة لكل السكان . ومع أن هذين الجانبين لعملية الإختيار يرتبطان إرتباطا وثيقا ، فإن بعض النظم التعليمية تكون فيها طريقة الإختيار مركزية والبرنامج التعليمي غير موحد والعكس بالعكس . وفي ظل مركزية طريقة الإختيار يميل البرنامج التعليمي إلى أن يكون عاما وموحدا . وعلى هذا يكون من المعقول أن نشير إلى نمطين إستقطابيين أحدهما تكون فيه طريقة الإختيار مركزية والبرنامج التعليمي موحدا ، وثانيهما وهو الطرف العكسي تكون فيه طريقة الإختيار لا مركزية والبرنامج التعليمي غير موحد . وتختلف النظم التعليمية أيضا - نظرا لإختلاف أيديولوجياتها - في الطريقة التي يتم بها الإختيار . وهنا نمكن أن نميز بين نمطين من أيديولوجيات التطبيق : أيديولوجية الوصاية وأيديولوجية التنافس . وترى أيديولوجية الوصاية أن الإشراف على الاختيار ضروري لضمان إختيار أحسن العناصر ، وأن القائمين بالإشراف على الاختيار مؤهلون عن حق لهذا العمل ، وأن أحكامهم رشيدة فيما يتعلق بالإختيار. أما أيديولوجية التنافس فترى أن عملية الإختيار يجب ألا تتم على أساس مركزي ، وإنما من خلال القانون الطبيعي والسوق الحرة والبقاء للأصلح .

وفي المجتمعات التي تكون فيها طريقة الإختيار مركزية والبرنامج التعليمي موحدا يغلب عليها أيديولوجية الوصاية مثل جمهورية روسيا وفرنسا والدول العربية . أما في المجتمعات التي تكون فيها طريقة الإختيار لا مركزية والبرنامج التعليمي موحدا يغلب عليها أيديولوجية التنافس مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا. وقد يوجد في بعض المجتمعات في فترة زمنية ما أيديولوجيات التنافس مع درجة من مركزية الإختيار وتوحيد البرنامج التعليمي .

وبالمثل نقول إن أيديولوجيات الوصاية توجد في المجتمعات من كلا النوعين . ومع أن الدلائل تشير إلى أن النظم التي تتميز بعدم التطابق بين أيديولوجيتها وإطارها التنظيمي ليست نادرة ، فإنها تحدث عادة وبصورة أساسية أثناء فترات التغيير الاجتماعي السريع لكنها مع الزمن تميل إلى إيجاد هذا التطابق ، ويمكن أن نلخص الكلام السابق عن البعد أو العامل الأول في الشكل التالي :

مركزية طريقة الإختيار وتوحيدها

الدرجة

عالية	متوسطة	منخفضة
روسيا ، فرنسا	إنجلترا	أمريكا
السويد ، الدول العربية	أستراليا	كندا

البعد الثاني : متى يتم اختيار التلاميذ لأول مرة ؟

هناك جانبان يتعلقان بالإجابة على هذا السؤال . . أحدهما يتمثل في الدرجة التي ينقسم إليها نظام التعليم إلى أنواع تخصصية يوزع عليها التلاميذ. والثاني يتمثل في الدرجة أو المرحلة التي يحدث عندها إختيار التلاميذ لأول مرة لأنوع مختلفة من التعليم . ونظرا لمايترتب على توجيه التلاميذ إلى مختلف أنواع التعليم التخصصية من تحديد مكانتهم المهنية والاجتماعية في المجتمع ، فإن من المهم هنا للتمييز بين النظم التعليمية أن نتبين إلى أي حد يتميز النظام التعليمي بالتشعيب أو التفريع المبكر لمختلف أنواع التعليم . وقد يكون من المناسب أن نشير إلى نوعين رئيسيين من النظم التعليمية . نوع يتميز بدرجة عالية من التشعيب والتخصص المبكر ونوع آخر يتميز بدرجة منخفضة من هذا التشعيب والتخصص المبكر . ومن الطبيعي أنه كلما زادت درجة التشعيب والتخصص المبكر زاد إحتمال رفض بعض العناصر المناسبة من التلاميذ نظرا للقيود التي تفرضها طريقة الإختيار المستخدمة . وكلما قلت الدرجة زاد إحتمال قبول بعض العناصر غير المناسبة من التلاميذ نظرا للمرونة الزائدة لطريقة الإختيار المستخدمة . ونظرا لأن إحتمال الخطأ في الإختيار في الحالة الأولى يرتبط عكسيا مع إحتمال الخطأ في الحالة الثانية ، فلا توجد أية بنية تعليمية تستطيع ان تقلل إحتمال الخطأ في الحالتين إلى الحد الأدنى على الأقل علي المدى القصير مع استخدام الطرق التقليدية في التدريس وتنظيم الفصول .

ومن المسلم به أن فرص التعليم التي يستطيع أي نظام تعليمي أن يوفرها لأبناء تتوقف على المصادر الاقتصادية المتاحة ، وما يتصل بها من مصادر أخرى ضرورية . ومن ثم فإن من المتوقع بصفة عامة أنه كلما زادت المصادر المتاحة للمجتمع ، زاد احتمال وجود نظام تعليمي يقلل فرص عدم إختيار العناصر المناسبة من التلاميذ إلى الحد الأدنى . أي أن نظام التعليم يكون متميزا بدرجة منخفضة من التشعيب والتخصص المبكرين . ومع أن الدول الصناعية تتشابه فيما بينها بالنسبة لأيديولوجيتها الرسمية الخاصة بأول مراحل الإختيار التعليمي ، فإنها تختلف بالنسبة لأيديولوجيتها غير الرسمية . وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة يمكن أن نميز نوعين على الأقل من أيديولوجيات التطبيق أو الممارسة : أيديولوجية « الصفوة » وأيديولوجية «المساواة » بين الناس .

وتؤمن أيديولوجية الصفوة بأن الحد الأقصى من التعليم لأي فرد إنما ينبغي أن يتوقف على قدرته في المستقبل على الإسهام في الناتج الاقتصادي ، وأن الذكاء والقابلية للتعليم يتحددان أساسا بعوامل وراثية ، وأن بعض الناس قد لا يستفيدون من التعليم إذا زاد عن حد أدنى معين ، وأن أولئك الذين يبدو أنهم من الصفوة يجب فصلهم في فترة مبكرة من العمر عن أولئك الذين ينتمون إلى مكانة أدنى . وذلك حتى يستطيع أولئك الصفوة أن يكتسبوا الثقة في القيادة كما يزداد لدى الآخرين رغبتهم في الإنقياد . وهذه الأيديولوجية تعزز الرأي بضرورة التبكير ما أمكن باختيار التلاميذ. وأنه ينبغي أن يوجد عدد كبير من القنوات التعليمية التي يتوزع عليها هؤلاء التلاميذ .

أما أيديولوجية المساواة فترى أن من حق كل مواطن أن يتعلم إلى أقصى درجة ممكنة بصرف النظر عن قدرته في المستقبل في الإسهام في الناتج الاقتصادي . وأن الذكاء وقابلية التعلم يتحددان أساسا بعوامل بيئية ، وأن الناس إذا ما أحسن تعليمهم يستطيعون أن يستفيدوا من الحد الأقصى للتعليم . وأن أولئك الذين يبدو عليهم أنهم من الصفوة يجب أن يعملوا ويلعبوا لأطول فترة ممكنة مع أولئك الذين ينتمون إلى مكانة أقل . وذلك حتى لا يفقد أولئك الصفوة الصلة بالرجل العادي ، وحتى لا يصبح الآخرون خنوعين ويفتقرون إلى المبادأة .

وهذه الأيديولوجية تعزز الرأي بأنه يجب تأخير إختيارالتلاميذ إلى أطول فترة ممكنة ، وأنه يجب التقليل من الفروع والقنوات التعليمية التي يوزع عليها التلاميذ . وأيديولوجية المساواة توجد في مجتمعات تتمتع بمستوى عال نسبيا من متوسط الدخل الفردي كالولايات المتحدة الأمريكية والسويد ، وكذلك في مجتمعات ذات مستوى أقل نسبيا من متوسط الدخل الفردي كروسيا ومعها دول الكومنولث . وبالمثل فإن أيديولوجية الصفوة توجد في كلا النوعين من المجتمعات مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا . ويمكن أن نلخص الكلام عن البعد أو العامل الثاني في الشكل التالي :

التشعيب والتخصص المبكر للنظام التعليمي

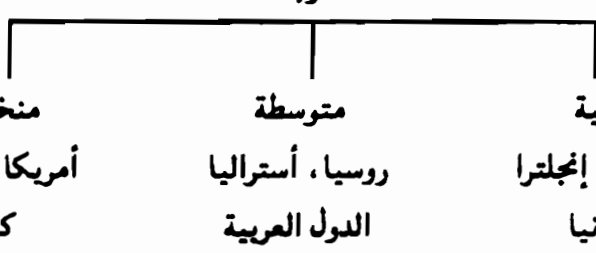

البعدان الثالث والرابع : من يجب أن يختاوا ؟ ولماذا يختارون ؟

تواجه المجتمعات ذات التوزيع الطبقي ثلاث مشاكل متداخلة منتظمة هي:

١- على كل الناس حيثما كان موقعهم من التسلسل الهرمي للقوة أو النفوذ أن يبرروا المكانة التي يشغلونها سواء لأنفسهم أو لغيرهم .

٢- على الصفوة إذا أرادت أن يكون حكمها فعالا أن تحتفظ بحد أدنى من التظاهر بالتحالف والتعاون من جانب المجموعات الأقل نفوذا أو قوة .

٣- على الصفوة أن يكونوا منظمين بدرجة تمتص القيادات الممكن ظهورها من بين المجموعات التابعة أو المنافسة لتجنب التحدي لنفوذهم .

إن التنافس على توزيع السلطة والنفوذ هو شيئ من طبيعة المجتمعات الطبقية ، وأن التوتر والصراع من طبيعة التنافس على السلطة والقوة. ومن بين الطرق التي تحاول بها المجتمعات الطبقية أن تواجه مشكلاتها العمل على تطوير

أيديولوجيات واضحة نسبيا تحدد أنواع الناس الذين يقدرهم المجتمع عاليا ، وتبرر إعطاءهم سلطة وقوة أكثر من غيرهم . هذه الأيديولوجيات يمكن تسميتها بأيديولوجيات « إضفاء الشرعية » . ونظرا لأن النظم التعليمية في المجتمعات الطبقية الصناعية تمثل أجهزة لإنتقاء الأفراد وتوزيعهم ، فمن المتوقع أن يكون لمثل هذه المجتمعات أيديولوجيات واضحة لإضفاء الشرعية بالنسبة للإختيار التعليمي . ومثل هذه الأيديولوجيات تترجم المسائل المتعلقة بتوزيع القوة أوالنفوذ إلى مسائل متعلقة بتوزيع اللياقة أو الصلاحية التعليمية . أي أنها تحدد من يجب إختيارهم لإعدادهم في المراحل العليا . كما أنها تفسر السبب في رفض بعض الأفراد في الوقت الذي يقبل فيه آخرون .

ومن بين الطرق التي يمكن أن يتم بها تصنيف النظم التعليمية ، تصنيفها حسب أيديولوجياتها لإضفاء الشرعية بالنسبة للإختيار التعليمي . وللإجابة على التساؤل الخاص بمن يجب أن يختاروا يمكن أن نتصور خطا ممتدا يرمز أحر طرفيه إلى « العمومية » وطرفه الآخر إلى « الخصوصية » . وللإجابة على التساؤل الخاص بلماذا يختارون يمكن أيضا أن نتصور خطا ممتدا يرمز أحد طرفيه إلى « الجماعية » والطرف الآخر إلى « الفردية » . ويمكننا أن نجمع بين كل بعدين من هذه الأبعاد لتكون فيما بينها أبعادا أربعة تمثل أنماطا أربعة لإيديولوجيات إضفاء الشرعية بالنسبة للإختيار التعليمي وهي : النمط الأبوي ، والأرستقراطي، والعمومي ، والحقاني أو نمط الجدارة Meritocratic . وسنفصل الكلام عن هذه الأنماط في السطور التالية :

أيديولوجية الخصوصية :

تقوم أيديولوجية الخصوصية على أساس أن نظام المجتمع يقوم على أساس أن السمات والخصائص تتوزع بين الأفراد توزيعا غير متساو. وهذا يعني أن التلاميذ يجب أن يختاروا بصفة أساسية على أساس قدراتهم العامة أولا ثم الفنية . وتؤمن هذه الأيديولوجية أيضا بأن فرص التعليم تقتصر على مجموعة خاصة من الأفراد وهي تشمل نمطين :

أ- النمط الأرستقراطي :

وهو إحدى صور الفردية لأيديولوجية الخصوصية . ويبرر هذا النمط الإختيار الفردي على أساس حق أولئك الذين إختيروا في التميز على أساس قدراتهم ومهاراتهم .

ب- النمط الأبوي :

وهو نمط جماعي لأيديولوجية الخصوصية . وفيه يقوم تبرير الإختيار الفردي على أساس احتياجات المجتمع لمهارات معينة تتوفر في أناس معينين . ويكون المجتمع موجها على أساس أنسب العناصر من أفراده .

ايديولوجية العمومية :

تعطي هذه الأيديولوجية أولوية للقدرات الخاصة ثم القدرات العامة . أي أن التلاميذ يجب أن يختاروا أولا على أساس قدراتهم الخاصة . وهي تفترض أن نظام المجتمع يقوم على أساس أن القدرات لا تتوزع توزيعا غير متساو ، أي على عكس ما تؤمن به أيديولوجية الخصوصية . وهي لهذا تفترض وجود فرص قصوى لتعلم هذه القدرات . وتضم هذه الأيديولوجيات نوعين أو نمطين :

أ- النمط الحقاني أو نمط الجدارة :

وهو صورة فردية للأيديولوجية العمومية . ويقوم تبرير الإختيار هنا على أساس حق التلاميذ المختارين في التمايز مكافأة لهم على مواهبهم وطموحهم وقدراتهم الخاصة .

ب- النمط العمومي :

وهو صورة جماعية لأيديولوجيات العمومية . وتقوم عملية الإختيار على أساس حاجة المجتمع لأكثر الأفراد موهبة وطموحا وقدرة فنية. وأن هؤلاء يمكن توجيههم إلى مراكز القيادة أو المسئولية . أما من هم من مستوى أقل فيوجهون إلى مراكز تابعة أو إنقيادية مناسبة لهم .

ومعظم الدول الصناعية تضم عدة مجموعات من الصفوة ذات الأيديولوجيات المتنافسة حول إضفاء الشرعية على عملية الإختيار التعليمي .

ولكي يمكن تمثيل أيديولوجية أي مجتمع بأعلى درجة ممكنة من الدقة يمكن الاستعانة بالنموذج الآتي :

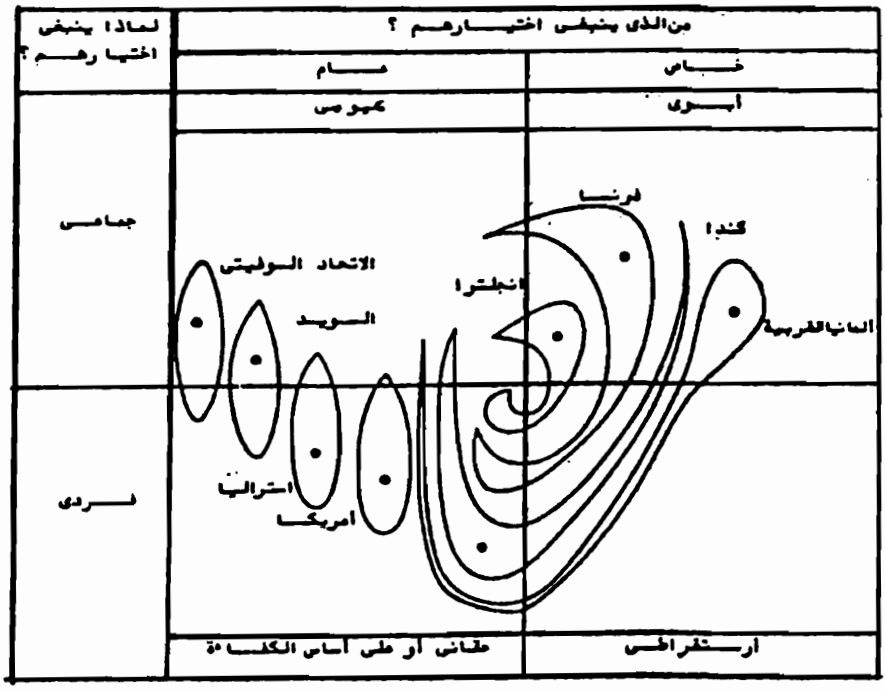

ويقوم هذا النموذج كما يتضح منه على أربعة تقسيمات أساسية في ضوء ما سبق شرحه ، ومنه يمكن أن يتبين لنا النمط الأيديولوجي في عملية الإختيار الذي يغلب على أي نظم تعليمي .